

تقرير

نتنياهو هو لماكرون: مصالحنا قبل الاستقرار في لبنان

علي حيدر

لخيارات إسرائيل العدوانية. ومن هنا، يحاول الإسرائيلي أن يوجه هذا الحراك الذي تشارك فيه فرنسا، باتجاه يلبي مصالح إسرائيل الحيوية في الداخل اللبناني، أي مواجهة تعاطم قدرات الردع والدفاع لدى المقاومة، بعدما فشلت رهاناتها السابقة من خلال البوابة السورية والإقليمية، طوال السنوات الماضية.

على هذه الخلفية، أكد نتنياهو خلال جلسة مع مسؤولين في حزبه الليكود، أن المحاولة مع الجانب الفرنسي ستتبعها محاولات أخرى في القارة الأوروبية، للوصول إلى الهدف المنشود، إذ أوضح قائلاً: «ومن هناك سأسافر للاجتماع مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، وسأبحث معهم أيضاً هذه المسائل».

في سياق متصل، كشفت صحيفة هآرتس جانباً من الاهتمامات الاستثنائية في الساحة الإسرائيلية للتعيينات الرفيعة المستوى الجديدة في جيش العدو، وذكرت أن «أخطر تحدٍّ أمني محتمل» سيواجهه الجيش خلال العامين القادمين، وأنه «قد يواجه ليس فقط ضباطاً مخضرمين من الحرس الثوري الإيراني... بل وأيضاً الجيل الجديد من كوادر حزب الله الذين خاضوا معارك شرسة ومعقدة في الحرب السورية على مدى السنوات الخمس الماضية».

ولفتت الصحيفة إلى النظرة الإسرائيلية لهذا الجيل الجديد من مقاتلي حزب الله بالقول إنه «جيل حرجي، واثق بنفسه» وقدرته على مواجهة الجيش الإسرائيلي على قدم المساواة في ساحة المعركة.

في المقابل، لفتت هآرتس إلى أن «التجربة القتالية الأساسية لقادة الجيش الإسرائيلي خلال العقد الماضي كانت في غزة، في عمليات محدودة». وأوضحت أنه تسرح خلال السنوات الماضية ولأسباب متعددة مجموعة من كبار القادة في الجيش الإسرائيلي الذين راكموا خبرة عملية طويلة ومهمة خلال سنوات القتال في لبنان وفي المناطق الفلسطينية، وهو ما أدى إلى بقاء عدد قليل جداً في الجيش، من الضباط من ذوي الخبرة والتجربة.

لاحقاً بقوله: «قلت له ما هي مصالحنا. أولاً وقبل كل شيء التهديد الموجه إلينا من لبنان...». بعبارة أخرى، أراد نتنياهو أن يشير إلى أن الاستقرار الذي تحدث عنه الرئيس الفرنسي، ليس الاستقرار الذي ترضى عنه تل أبيب، ما لم يأخذ بالاعتبار مصالح إسرائيل. وتحديد ما يتعلق بسلاح المقاومة، الذي ترى تل أبيب أن التطورات الأخيرة في لبنان، قد تفضي إلى إعادة بث الأمل أمام إسرائيل لتقييده، وربما أيضاً من ناحية نظرية على الأقل، نزعها كما يتردد على أسنة المسؤولين السعوديين.

إلى ذلك، كشف نتنياهو أنه والرئيس الفرنسي سيواصلان التحدث في الأيام المقبلة، ومن ثم اللقاء في باريس خلال الشهر المقبل، مع التشديد على أن الاتصالات واللقاء يأتيان «من



هآرتس: ضباط الجيش أقل خبرة وكوادر حزب الله أكثر تمرساً



أجل أن نرى إن كان بإمكاننا أن نتبنى توجهات مشتركة قدر الإمكان، بخصوص هذا التهديد»، في إشارة منه إلى سلاح المقاومة.

لا يخفى أن كليهما، نتنياهو وماكرون، مهتمان بالواقع السياسي والأمني في لبنان. من جهة، يبدو من خلال المواقف الفرنسية المعلنة، أن باريس تسعى إلى ضبط المسار السياسي المرتقب بما لا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في لبنان، لما قد يترتب عن ذلك من نتائج وتداعيات قد تطاول في بعض منها، أوروبا عامة، وفرنسا خاصة، من بوابة التداعيات على اللاجئين السوريين في لبنان. في المقابل، يخشى الإسرائيلي استمرار الاستقرار في لبنان في ظل المعادلة المحلية والإقليمية، التي يرى فيها تقييداً

قد لا تكون هناك حاجة للكثير من التأمل ومتابعة الإعلام العربي لاكتشاف حجم تطابق المصالح الإسرائيلية مع مفاعيل الأزمة التي أدخلت السعودية لبنان فيها. مع ذلك، فإن الأداء السياسي والإعلامي للمسؤولين الإسرائيليين، يشكل عاملاً إضافياً للكشف عن الخدمة التي يوفرها نظام آل سعود، من خلال تصويب نيرانهم السياسية والإعلامية على سلاح المقاومة في لبنان.

في المقابل، لا يكتفي العدو الإسرائيلي بالبقاء مكتوف الأيدي، في انتظار استثمار الفرصة التي يحاول النظام السعودي إيجادها، بل يجهد المسؤولون الإسرائيليون، وعلى رأسهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في المشاركة في صنعها ومحاولة البناء عليها. وهنا تكمن الخطورة المزروجة في استهداف لبنان من قبل الكيانين السعودي والإسرائيلي، على حد سواء، كل بحسب إمكانياته وموقعه ودوره في هذا المخطط.

في ضوء ما ورد، يصبح في الإمكان فهم الدقة التي تميز بها اختيار نتنياهو مفرداته خلال وصفه للمحادثة الهاتفية بينه وبين الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، حول الوضع في لبنان. كشفت المفردات موقع إسرائيل واهتمامها بما يتعلق بالمرحلة السياسية الجديدة، التي أقحم فيها لبنان، من دون أن يخفي قرار تل أبيب الدخول على الخط، مراعاة لمصالحها في الداخل اللبناني، وتحديد ما يتعلق بتعاطم قدرات المقاومة الدفاعية والردعية، التي تعد التهديد الأول لإسرائيل.

لفت نتنياهو إلى أنّ الرئيس الفرنسي أطلعه «على محادثاته مع رئيس الحكومة اللبنانية المستقيل (سعد) الحريري»، وتابع أنه «تحدث إليّ طويلاً عن أفكاره حول استقرار الوضع في لبنان». هذا التعبير، كما ورد على لسان نتنياهو، أشار إلى أن مفاهيم الرئيس الفرنسي حول الاستقرار في لبنان لا تتطابق بالضرورة مع النظرة الإسرائيلية. الأمر الذي أكدته نتنياهو

معها. مؤشر كهذا يعني تأليف حكومة عاجزة في الداخل، ومنبوذة من الخارج.

ثالثها، رسم قرار الجامعة العربية، ومن خلاله المملكة، حذرين ملزمين لاحتمال عودة الحريري إلى السرايا: ادنى هو خروج حزب الله من الحكومة المقبلة، وأقصى هو خروجه من حربي اليمن وسوريا. كلاهما تعجيزي بالنسبة إلى حزب الله، لا مفر من رفضه إياهما. من غير المؤكد أن ما شاع، إبان الاحتجاز في الرياض، عن إرغام الحريري على الخروج من السلطة والاعتزال لا يزال سارياً. قد يكون الإصحح، ربما، أنه هو سهم التصويب في المرحلة المقبلة.

منذ انسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005 باتت مشاركة حزب الله في الحكومات المتعاقبة حتمية، في معزل عن أهمية الحقائق التي يحوزها. هو بذلك انقلب على مبدأ اختلف الكثيرون على تفسيره وتبريره بين بعدين سياسي أو عقائدي، حينما درج مذ قرر الدخول إلى البرلمان عام 1992 على حجب الثقة عن كل الحكومات المتتالية منذ ذلك، إلى حين تمثله غير المباشر في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2005. بل غالى الحزب في مقاربة هذا الجانب في السلطة الأجرائية منذ عام 2008، بعد اتفاق الدوحة. لم يعد يكتفي بتمثله فيها، إنما راح يتمسك بحصوله. مع خلفائه. على الترتيب المعطل كي يتساوى ورئيس الحكومة في امتلاك صلاحية إسقاط الحكومة. وهو ما اختبره فعلياً عام 2011.

رابعها، من يتوقع أن يكون حزب الله خارج الحكومة الجديدة، يقتضي أن يتوقع رئيساً لها سوى الحريري. منذ اتفاق الدوحة بات تيار المستقبل وحزب الله الشريكين الفعليين في معادلة الاستقرار السني. الشعبي في السلطة والشارع. سابقتان في توقيتين مختلفين، في مرحلتي ما قبل اتفاق الدوحة وما بعده، أبرزتا صدقية هذا التوازن والحاجة الملحة إليه: عندما استقال الوزراء الشيعة من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عام 2006 ففقدت مقدرتها على الحكم، وحينما أثر تيار المستقبل عام 2011 فإذا هي تفتقر إلى الشرعية السنية التمثيلية.

تقرير

مصرفو «أوجيه»: للاعتماد أمام السفارة السعودية

أمال خليل

خمس أيام فقط كحد أقصى من بداية الشهر لتصرف رواتب الموظفين، وإلا فإنها تتعرض لعقوبات تصل إلى الحجز عليها». علماً بأن عدداً من الموظفين والمصرفين، من السعوديين خصوصاً، رفعوا دعاوى ضد الحريري أمام القضاء السعودي الذي عين جلسات محاكمة لم يحضرها مالك الشركة. بحسب العاصي «ستحاول اللجنة مقابلة السفير السعودي الجديد في بيروت وليد يعقوب للاستفسار عن مصير الحقوق العالقة في مكتب العمل. وإذا لم يحصلوا على جواب شافٍ، فسينفذون اعتصاماً أمام السفارة». إشارة إلى أن القائم بالأعمال السعودي وليد البخاري، استقبل وفداً من اللجنة قبل أشهر، وقال أمامهم إن المملكة «لا علاقة لها بالقضية».

كان قد وعد الأخير في رمضان من العام الفائت، بالتزامن مع بداية أزمة احتجاز الحريري، تناقشت مواقع سعودية أن وزارة العمل قررت «إنهاء تكليف سعد الدوسري مدير لجنة إدارة الأزمات في مكتب العمل المكلف تسوية أوضاع المصرفيين والموظفين الذين يبلغون نحو 2500 موظف لبناني و40 ألف موظف عربي وأجنبي».

إزاء الغموض الذي يلف مصير الحقوق، تستعد لجنة تحصيل حقوق المصرفيين من «سعودي أوجيه» إلى التحرك مجدداً، وهذه المرة أمام السفارة السعودية. عضو اللجنة جمال العاصي أوضح لـ «الأخبار» أن المملكة «بمقصد أو من غير قصد، تواطأت مع الحريري لتجميد قضيتنا، علماً بأن القانون السعودي يعطي الشركات مهلة

«أوجيه»، ولا يعرفون ما تخطط له الدولة بشأنهم. إذ أفادت مصادر من داخل الشركة بأن القضاء السعودي كان قد استدعى للتحقيق في ملفات فساد واختلاس أموال عامة، ثمانية مديريين وموظفين، ثلاثة منهم موجودون في السعودية، وخمسة خارجها، وهم ممن انتقل للعمل في شركة ثانية بعد إفلاسها، ومنهم من لا يزال فيها. وسرت شائعات عن مغادرة مديريين وموظفين جنوا ثروات خلال عملهم في الشركة، إلى خارج السعودية. بالنسبة إلى مصير حقوق الموظفين والمصرفين، أكدت المصادر أن مكتب العمل في إمارة الرياض التي كلفها الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز قبل عامين تسجيل أسماء المستحقين، لم يرسل بياناتهم بعد إلى وزارة المالية لتصرف لهم رواتبهم المتأخرة كما

لم يكن ينقص موظفي «سعودي أوجيه» والمصرفيين منها، إلا احتجاز مالكها رئيس الحكومة سعد الحريري في السعودية، حيث مقرها الرئيسي، وما أشيع عن تنازله للدولة عن ممتلكاته في المملكة، ومن ضمنها الشركة وشمول الحريري بحملة القضاء على الفساد ومصادره التي يشنها ولي العهد محمد بن سلمان. فالأيام الماضية كانت أطول على أولئك الآلاف أكثر من العامين الماضيين التي لم يقبضوا خلالها مستحقاتهم وتعويضاتهم، «لا أحد يعرف شيئاً». إجابة موحدة بين من بقي من الموظفين والإداريين في مقر الشركة في الرياض وبين من صرف منها وعاد إلى لبنان. لا يعرفون إن كان الحريري بالفعل قد تنازل عن

الزعيم الاشتراكي سلاقي ججع في موقفه. إلا أنه فاجأهم بما كتبه على «تويتر» بعد وقت قصير من إعلان الحريري استقالته، وقوله: «مهتما كانت الصعوبات، فإن التضحية من أجل الحد الأدنى من الوفاق والحوار يجب أن تكون الأساس من أجل لبنان. أما حياة المرء فمرهونة بالأقدار». وبحسب المصادر المتابعة، فإن السعوديين يلقون اللوم في إفشال انقلابهم على ثلاث شخصيات من الفريق «المحسوب عليهم» في لبنان بالتدريج: مستشار الحريري نادر الحريري، وليد جنبلاط ووزير الداخلية نهاد المشنوق.

وعلى الرغم من أن جنبلاط كان دائماً صاحب رهانات خاسرة، على الأقل منذ عام 2000، بكرر رئيس المجلس النيابي عبارة شهيرة، «وليد ما يغلط».